الاجتماع عقد برئاسة ناصر الصباح واتخذ قرارات مهمة على رأسها تأهيل الجون

«الأعلى للبيئة»: تركيب محطات معالجة مؤقتة على مجارير الأمطار

الشيخ ناصر الصباح مترئسا الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ اعتماد جدول زمني لتوفير بدائل للوقود المستخدم في محطات توليد الكهرباء وتضمين الطاقة البديلة

■ استيفاء مشاريع الدولة للاشتراطات البيئية وإنشاء إدارات بيئية في عدد من وزارات ومؤسسات الدولة

ترأس رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للبيئة الشيخ ناصر الصباح في قصر بيان أمس اجتماعا للمجلس الأعلى للبيئة.

حضر الاجتماع أعضاء المجلس الشيخة أمثال الأحمد والشيخ الدكتور إبراهيم الدعيج ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء المهندس بخيت شبيب الرشيدي ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية المهندس حسام الرومي والدكتور جاسم بشارة ومدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد.

وأعلن المدير العام للهيئة العامة للبيئة مقرر المجلس الأعلى للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد الحمود الصباح في تصريح صحافي بعد الاجتماع أن المجلس استعرض جهود الجهات المعنية لمتابعة الوضع البيئي في جون الكويت وتحديد متطلبات حماية البيئة البحرية حيث أكد على تكليف الجهات المختصة لتركيب محطات معالجة مؤقتة على مجارير الأمطار وبعض المواقع التي تتطلب ذلك في الدولة وأصدر المجلس عدة توصيات تتعلق في اختصاصات جهات الدولة لحماية وتأهيل جون الكويت.

كما ناقش المجلس الوضع البيئي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية حيث أكد المجلس اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة للمحافظة على البيئة ومنها اعتماد جدول زمني لتوفير بدائل للوقود المستخدم في المحطات واعتمد تضمين الطاقات البديلة كأحد الاشتراطات الملزمة عند إنشاء المباني الحكومية والنظر في إمكانية استغلال المباني القائمة لذات الغرض.

وتأكيدا من المجلس على استيفاء مشاريع الدولة لكافة الاشتراطات البيئية فقد قرر المجلس تفويض الشيخ عبدالله الأحمد رئيس مجلس الإدارة مدير عام الهيئة العامة للبيئة بتعيين مراقبين بيئيين في مؤسسات الدولة بما يتوافق مع أحكام المادة 120 من قانون حماية البيئة.

كما قرر المجلس إنشاء إدارات بيئية في عدد من وزارات ومؤسسات الدولة بموجب أحكام المادة 119 من قانون حماية البيئة وكلف الهيئة العامة للبيئة بتحديد نطاق عمل هذه الإدارات والهيكل التنظيمي لها بالتنسيق مع الجهات المختصة بهذا الشأن.

واستمع المجلس لشرح من الأمانة العامة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة حول مشاريع التعويضات البيئية حيث كلف المجلس الأمانة العامة بتقديم تقرير متكامل عن نسب الإنجاز والجداول الزمنية لكل مشروع على حدة ومعوقات التنفيذ للمناقشة في الاجتماع القادم.

أكد ان الكويت تسير بخطى ثابتة في التحول الرقمي

الشطي: «تكنولوجيا المعلومات» وفرت خدمات إلكترونية بين الجهات الحكومية والمواطنين

الشطي متحدثا

أكد المدير العام لجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالانابة فصي الشطي ان الجهاز يقوم بادوار مهمة في ربط مؤسسات والجهات الحكومية فيما بينها عن طريق التراسل الالكتروني وذلك رفع كفاءة العمل الاداري في هذه الجهات واختصار الدورة المستندية والاستغناء عن التراسل الورقي والاكتفاء بالتعامل الالكتروني.

وأوضح الشطي خلال زيارته ديوان علي مبارك الشطي ان من ابرز ما تم انجازه في الجهاز استخدام التوقيع الالكتروني في إصدار وتوجيه الكتب والمراسلات مع جميع الجهات الحكومية وفقا لاحكام القانون الصادر في 2014 بشان المعاملات الالكترونية ولائحته التنفيذية.

وقال الشطي ان الكويت تسير بخطى ثابتة في التحول الرقمي في جميع الأنظمة الحكومية وخدمات المواطنين والبنية التحتية للاتصالات من اجل توفير افضل جودة من الخدمات لمواطنيها، مشيرا إلى انه استمرارا في هذا الطريق سيتم التركيز على تبني التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطبيقها على جميع القطاعات من اجل التنمية الاقتصادية المستدامة والرؤية المستقبلية للكويت.

واوضح الشطي ان من ضمن الخدمات التي وفرها الجهاز الدفع الالكتروني عن طريق البوابة الالكترونية بحيث يتمكن اي فرد أو مؤسسة دفع اي مبلغ مستحق عليه للجهة أو المؤسسة الحكومية حيث تجاوزت المبالغ المحصلة عن طريق الدفع الالكتروني 65 مليون دينار في عام 2017 مما يؤكد على إقبال المواطنين في التعامل الالكتروني مع الجهات الحكومية دون الذهاب لهم مباشرة.

وبين الشطي ان عدد الجهات الحكومية التي استفادت من «التراسل الالكتروني» ما يقارب 72 جهة مما يدلل على حرص هذه الجهات في تطوير خدماتها ومواكبة اي حداثة مستجدة على ارض الواقع مبينا ان الجهاز حريص على النقلة النوعية في كافة مؤسسات والجهات الحكومية بخصوص انجاز المعاملات باسرع وقت ممكن.

ويدد الشطي اي مخاوف من التعامل الالكتروني في حال تعطل اي النظام لدى احد الجهات الحكومية فيمكن للجهة استرداد معلوماتها عن طريق الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

تتمات

ترامب: صواريخنا

ضد سوريا، وتوجه عبر تغريدة على حسابه على تويتر إلى موسكو قائلا: «استعدي يا روسيا الصواريخ قادمة».

أضاف ترامب في التغريدة نفسها: «روسيا تعهدت وتوعدت بإسقاط أي صواريخ أميركية تستهدف سوريا، فاستعدي يا روسيا لأن صواريخنا قادمة، وستكون جديدة وجميلة وذكية.» وتابع قائلا: «لا يجب أن تتحالفوا مع حيوان يقتل شعبه بالغاز السام، ويستلذ بذلك.»

كما عقب في تغريدة ثانية واصفا العلاقات الأميركية الروسية في أسوأ مراحلها. وقال: «علاقاتنا مع روسيا في أسوأ مراحلها بما فيها الحرب الباردة. ولا داعي لكل ذلك. روسيا تحتاج لمساعدتنا اقتصاديا، وهذا قد يكون سهلا، ولكن يجب وقف سباق التسلح».

وأتت تغريدات ترامب بعد أن هدد السفير الروسي في لبنان، بإسقاط الصواريخ الأميركية التي ستطلق باتجاه سوريا، قائلا إنها توجيهات من الرئيس الروسي. وأضاف الكسندر زاسيبكين: «إن أي صواريخ أميركية تطلق على سوريا سيتم إسقاطها واستهداف مواقع إطلاقها».

كما قال في تصريحات - بثت مساء الثلاثاء - إنه يستند في ذلك إلى تصريحات بوتين ورئيس الأركان الروسي.

إلى ذلك، حذر الكرملين أمس، من أي تحركات في سوريا يمكن أن تتسبب بـ«زعزعة» الوضع في المنطقة، في الوقت الذي تواصل دول غربية عدة التهديد بتوجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري المتهم بالوقوف خلف هجوم يعتقد أنه نفذ بالأسلحة الكيميائية في مدينة دوما. وقال الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف «نأمل بأن تتجنب جميع الأطراف اتخاذ خطوات غير مبررة بإمكانها أن تزعزع الوضع الهش أصلا في المنطقة».

كما سارعت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إلى الرد على كلام ترمب من دون أن تسميه في حسابها على فيسبوك قائلة «على الصواريخ الذكية أن تصوب باتجاه الإرهابيين، وليس باتجاه الحكومة الشرعية التي تواجه منذ سنوات عدة الإرهاب الدولي على أراضيها».

وشهدت الأيام المنصرمة توترا واستنفارا غير مسبوق بين روسيا والدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة بعد تنديدات بالغارات التي شهدتها مدينة دوما السورية والتي أفادت تقارير عدة باستهدافها بغازات سامة.

وأجهضت روسيا في مجلس الأمن مساء الثلاثاء مشروع قرار أميركيا يتعلق بسوريا، في حين صوتت 7 دول في المجلس رافضة مشروعين اثنين تقدمت بهما روسيا بشأن سوريا أيضا.

إلى ذلك دعت المنظمة الأوروبية للسلامة الجوية «يوروكنترول»، مساء الثلاثاء، شركات الطيران إلى توخي الحذر في شرق المتوسط لاحتمال شن غارات جوية في سوريا خلال 72 ساعة.

في سياق متصل قال البيت الأبيض في بيان إن الرئيس دونالد ترامب اتفق مع رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي يوم الثلاثاء على "عدم السماح بمواصلة استخدام الأسلحة الكيماوية" وذلك عقب هجوم كيماوي مزعوم في مدينة دوما السورية أودى بحياة 60 شخصا على الأقل.

أضاف البيان أن ترامب وماي تبادلا أيضا في اتصال هاتفي "بالاستخفاف البغيض بحياة البشر" من جانب الرئيس السوري بشار الأسد.

إلى ذلك أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس بأن رئيس النظام السوري بشار الأسد غادر قصره الرئاسي، صباح اليوم، برفقة قافلة عسكرية روسية، خوفا من التعرض لقصف أمريكي.

وقال مصدر عسكري إسرائيلي، اليوم الأربعاء، إن الجيش الإسرائيلي سيهاجم سوريا ويسقط رئيس النظام بشار الأسد إذا حدث أي تحرك إيراني من أراضيها ضد إسرائيل.

وقالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، نقلا عن المصدر العسكري، إن نظام الأسد سيختفي كما سيختفي الأسد نفسه عن خريطة العالم إذا حاول الإيرانيون المساس بإسرائيل أو بمصالحها انطلاقا من الأراضي السورية.

وقال وزير الجيش الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، في تصريح صحفي، أمس، «لن نسمح لإيران بتعزيز وجودها في سوريا مهما كلف الأمر»، معتبرا أن «القبول بوجودهم في سوريا يعني القبول بوضع حبل مشنقة حول أعناق إسرائيل وهذا لن يحدث».

من جهتها ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أمس، أن الجيش الإسرائيلي رفع مستوى التأهب تحسبا لرد إيراني على الغارة الإسرائيلية التي شنتها طائرات حربية إسرائيلية على مطار «تيفور» في سوريا قبل ثلاثة أيام، وقتل خلالها سبعة من العساكر الإيرانيين بينهم ضابط رفيع.

ناصر الصباح

وأعلن المدير العام للهيئة العامة للبيئة مقرر المجلس الأعلى للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد الحمود الصباح في تصريح صحافي، أن المجلس استعرض جهود الجهات المعنية لمتابعة الوضع البيئي في جون الكويت، وتحديد متطلبات حماية البيئة البحرية، حيث أكد على تكليف الجهات المختصة لتركيب محطات معالجة مؤقتة على مجارير الأمطار، وبعض المواقع التي تتطلب ذلك في الدولة، وأصدر المجلس عدة توصيات تتعلق في اختصاصات جهات الدولة لحماية وتأهيل جون الكويت.

كما ناقش المجلس الوضع البيئي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، مؤكدا اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة للمحافظة على البيئة، ومنها اعتماد جدول زمني لتوفير بدائل للوقود المستخدم في المحطات، واعتمد تضمين الطاقات البديلة كأحد الاشتراطات الملزمة عند إنشاء المباني الحكومية، والنظر في إمكانية استغلال المباني القائمة لذات الغرض.

وتأكيداً من المجلس على استيفاء مشاريع الدولة لكافة الاشتراطات البيئية، فقد قرر المجلس تفويض الشيخ عبدالله الأحمد رئيس مجلس الإدارة مدير عام الهيئة العامة للبيئة بتعيين مراقبين بيئيين في مؤسسات الدولة بما يتوافق مع أحكام المادة 120 من قانون حماية البيئة.

كما قرر المجلس إنشاء إدارات بيئية في عدد من وزارات ومؤسسات الدولة بموجب أحكام المادة 119 من قانون حماية البيئة، وكلف الهيئة العامة للبيئة بتحديد نطاق عمل هذه الإدارات والهيكل التنظيمي لها بالتنسيق مع الجهات المختصة بهذا الشأن.

واستمع المجلس لشرح من الأمانة العامة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة حول مشاريع التعويضات البيئية، حيث كلف المجلس الأمانة العامة بتقديم تقرير متكامل عن نسب الإنجاز والجداول الزمنية لكل مشروع على حدة، ومعوقات التنفيذ للمناقشة في الاجتماع القادم.

«الصحة»: الكويت

بحضور مديري المستشفيات ورؤساء أقسام الجلدية ومدير إدارة منع العدوى بالوزارة، إن ما أشيع عن تفشي مرض الجرب في الكويت غير صحيح، مؤكدا أن إدارة الصحة العامة تتولى مراقبة الوضع الإقليمي بكل دقة.

وذكر أن لدى الوزارة خططا وقائية للتعامل مع مثل هذه الأمراض الوبائية في حال حدوثها، مؤكدا إبلاغه بأن المخزون الاستراتيجي لأدوية المرض يكفي احتياجات البلاد ثمانية أشهر.

من جانبه أكد وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري، تواصله بهذا الشأن مع مديري المناطق التعليمية في المحافظات الست ومديري المدارس، لاسيما في المناطق الخارجية، مشددا على عدم تسجيل أي حالة من حالات الإصابة بمرض الجرب.

وقال الأثري خلال المؤتمر الصحفي إنه «تم التواصل مع جميع المدارس في الكويت، والتي أكدت مجتمعة عدم تسجيل أي إصابة بالجرب، وما أشيع عن ذلك غير صحيح، وكذلك تم التواصل مع وزارة الصحة التي أكدت عدم وجود أي إصابة أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حالة أخيرا».

أضاف أن وزارتي التربية والصحة على تنسيق مستمر عبر اللجان المشتركة، للتعامل مع مثل هذه الأوبئة في حال وقوعها، مؤكدا أن «التربية» ستتخذ كل الإجراءات الاحترازية تفاديا لوقوع مثل هذه الأوبئة مستقبلا من أجل الحفاظ على طلبة المدارس.

من ناحيته نفى مدير مستشفى الجهراء الدكتور علي المطيري، وجود أي إصابة بمرض الجرب أو تشخيصها أخيرا في المستشفى، مؤكدا أنه طوال الأشهر الثلاثة الماضية.

وقال المطيري خلال المؤتمر إن المعدل الطبيعي للمرض وفق إحصائيات المنظمات الصحية العالمية يتراوح بين 5ر1 و3 في المئة، والكويت لم تصل إلى تلك النسب بسبب التوعية المجتمعية الصحية المستمرة. وكان وكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا قد نفى أمس الأول الثلاثاء، صحة ما تم تداوله عن «تفشي مرض الجرب في البلاد، واكتشاف 200 حالة في مستشفى العدان و70 حالة في مستشفى الجهراء»، مشددا على أن ذلك غير صحيح جملة وتفصيلا.

وطالب وسائل الإعلام بتحري الدقة عند نشر المعلومات، مشددا على احتفاظ الوزارة بحقها في اتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد كل من يقوم بنشر الأخبار العارية من الصحة، مسببا الهلع بين المواطنين والمقيمين.

والاجتماعية والعمل في اجتماعها اليوم تأجيل التصويت على التقرير النهائي عن الاقتراحين بقانونين لإنشاء مختبرات طبية على المراكز الحدودية ومشروع الاقتراح بقانون بشأن الصحة النفسية إلى الاجتماع المقبل للجنة خلال الاسبوعين المقبلين.

في سياق ذي صلة أعلن مقرر قررت لجنة الشؤون الصحية النائب يوسف الفضالة، أن مسؤولي وزارة الصحة اللجنة نفوا ما أثير في وسائل الإعلام عن انتشار مرض الجرب في الكويت، لافتين خلال احضورهم اجتماع اللجنة أمس، إلى أن الحالات الموجودة قليلة وفي نطاقها الطبيعي.

وأكد الفضالة أن اللجنة ناقشت مع وكيل وزارة الصحة والوفد المرافق معه، ما أثير في وسائل الإعلام عن انتشار مرض الجرب في الكويت، مبينا أن الوزارة نفت عن طريق وكيل الوزارة نفيا قاطعا ما تردد عن انتشار مرض الجرب في الكويت، وأن الوزارة قدمت للنائب العام شكوى بهذا الخصوص.

أضاف أن وكيل الوزارة أكد للجنة أن الخبر عار عن الصحة، وأنه لا توجد حالات في الأيام العشرة الماضية إلا حالة واحدة فقط وهذا أمر يعتبر طبيعيا.

وأوضح الفضالة أن الوزارة نفت وجود المئات من الإصابات، وأكدت استعدادها لتغطية جميع الحالات إن وجدت، وأن لديها مخزونا دوائيا يكفي لثمانية أشهر.

وأكد الفضالة أن مستشفى العدان لم يُستقبل في الأيام العشرة الماضية إلا حالة واحدة فقط، وهذا أمر يعتبر طبيعيا، ولا داعي لاعتبار أن المرض يتفشى، موضحا أن عضو اللجنة الصحية النائب خالد العتيبي زار مستشفى الفروانية، وتأكد من عدم وجود إصابات.

وعن أدوية السرطان قال الفضالة إن الوزارة أبلغتنا بتوافر الأدوية وحرصها على طلب بعض النوعيات لأكثر من سبع حالات، مشيرا إلى أن الوزارة تقوم بطلب هذه الجرعات قبل موعدها حتى لا تتأخر عن موعدها للمريض المعني.

وقال إن اللجنة ناقشت اليوم اقتراحين بقانونين لإنشاء مختبرات طبية على المراكز الحدودية ومشروعا واقتراحا بقانون بشأن الصحة النفسية، مشيرا إلى أنه تم الانتهاء من اعداد التقرير النهائي عن القانونين بشأنهما، وسيتم التصويت عليهما في الاجتماع المقبل خلال الأسبوعين المقبلين.

ولفت إلى وجود تعديلات على القانون الجديد، وهي ألا يجوز استمرار الاحتفاظ بالملف، إن لم يكن المراجع مريضا فعليا، بالاضافة الى وجود مواد تواكب تطور الصحة النفسية.

«التوظيف»: جهات

تخص السياسات العامة المتعلقة بالتعيينات في كل جهة.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح إن اجتماع الأمس ناقش خلال اجتماعها أمس، قضية القطاع الخاص، ووضع خطة عمل لهذا القطاع، نتيجة الهجرة منه إلى القطاع الحكومي، موضحا أن اللجنة طالبت الجهات الحكومية، وهي الخدمة المدنية وإعادة الهيكلة والقوى العاملة بتقديم المستندات لتشخيص الوضع الوظيفي في الكويت.

أضاف أن بعض الوزارات أرسلت المعلومات المطلوبة فيما لم ترد وزارات أخرى حتى الآن، مؤكدا أن اللجنة أرسلت كتب مستعجلة بضرورة الرد على هذه المتطلبات.

واعتبر أن عدم تعاون الحكومة وأجهزتها مع اللجنة في هذا الشأن، سيضطرها إلى أن ترفع تقريرا بما حدث إلى مجلس الأمة بوجود تعطيل حكومي عمل اللجنة.

وقال الصالح إن هناك جهتين حكوميتين طلبتا من اللجنة تمديد فترة الرد على الأسئلة، مشيرًا إلى عدم التزام الحكومة بالرد على أسئلة اللجنة.

وأوضح أنه في حالة عدم التعاون الحكومي في هذا الشأن، سوف ترسل اللجنة رسالة إلى رئيس مجلس الأمة تعرض في الجلسة المقبلة، حول مدى التعاون مع الجهات الحكومية بشأن الإحلال الوظيفي.

وأكد أن الكرة الآن في ملعب الحكومة التي لا تستطيع توفير المعلومة للجنة، لافتًا إلى أن هناك قرارًا اتخذته اللجنة وسيتم الإعلان عنه في الجلسة المقبلة.

من جهته، أوضح عضو اللجنة النائب د.خليل عبدالله، أنه تم الاتفاق على أن تبادر اللجنة تقديم حزمة من الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالإحلال ومعالجة أزمة التوظيف لكي يتبناها مجلس الأمة، وعدم انتظار الجهات الحكومية لتزويدها بالبيانات المطلوبة حول هذا الملف.

وقال عبدالله إن مسؤوليتنا كنواب هي التشريع والرقابة، حتى نقدم تشريعًا لتشجيع الشباب على التوجه للعمل في القطاع الخاص.

وأكد حاجة اللجنة إلى بيانات ومعلومات لتشخيص أصل المشكلة ومعرفة الأعداد والتخصصات والجهات والقطاعات التي يعزف عنها الشباب الكويتي.

وبين أن اللجنة وجهت رسائل إلى الجهات الحكومية لتزويدها بهذه المعلومات والبيانات، وبعض هذه الجهات طلبت وقتا لإعداد البيانات التفصيلية والبعض الآخر لم يرد أصلا على رسائل اللجنة.

في سياق آخر طالب مقرر اللجنة الميزانيات النائب رياض العدساني مؤسسة التأمينات، بضرورة زيادة الاستثمارات وتوزيعها لمواجهة أي عجز اكتواري.

وقال العدساني إن استثمارات «التأمينات» تبلغ 30 مليار دينار أي ما يقارب 100 مليار دولار منها 28 في المئة داخل الكويت و72 في المئة خارج الكويت، كحسابات وودائع واستثمارات عقارية وأسهم وسندات وتمويل استثماري وصناديق استثمارية.

وأشار إلى أن ذلك يعني أن 8 مليارات دينار تصرف داخل الكويت و28 مليارًا خارج الكويت.

وذكر أن لجنة الميزانيات في اجتماعها أمس تفحصت جميع السجلات والبيانات المالية، ودققت على الملاحظات المسجلة من قبل الرقابة المالية وديوان المحاسبة.

وأوضح العدساني أن الاجتماع تطرق إلى تشكيل لجنة تحقيق بالاستعانة بديوان المحاسبة، وأن يكون هناك تكليف بهذا الأمر في شأن استثمارات صندوق الموانئ البالغ 200 مليون دولار التي تم التعدي عليها بالإضافة إلى استثمار التأمينات الاجتماعية.

في موضوع آخر قال العدساني إنه قد سبق أن حضر اجتماعين للجنة المالية لمناقشة موضوع التقاعد المبكر والعجز الاكتواري في مؤسسة التأمينات، مؤكدًا أن «التأمينات» تقف على أرض صلبة وتملك احتياطيات مالية بأكثر من 30 مليار دينار كاستثمارات خارجية.

«التجارة»: خطة

إضافة إلى تشكيل فرق رقابة للتأكد من التزام الأسواق بالنظم واللوائح والتعليمات.

وأوضحت «التجارة» في بيان صحفي أمس أن قطاع الرقابة وحماية المستهلك، وفي إطار مساعيه الهادفة إلى الاطمئنان على مدى استعداد الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية والمحلات التجارية لشهر رمضان، عقد اجتماعا له برئاسة الوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك عيد الرشيدي، ضم عددا من مديري القطاع لتفقد سير العمل في الاستعدادات لاستقبال الشهر الفضيل.

أضافت أن القطاع وضع الخطط في أكثر من اجتماع سابق للترتيب وتوزيع الفرق المنوط بها إجراء جولات تفتيشية، لضمان عدم وجود أي غش أو خداع للمستهلكين، واتخاذ كل الإجراءات النظامية تجاه أي مخالفة يتم ضبطها وتطبيق العقوبات على المخالفين.

وأوضحت أن القطاع سينظم جولات رقابة ميدانية استباقية على الأسواق، للتأكد من توافر كل السلع والمواد الغذائية التي يقبل المستهلكون على شرائها في رمضان، وتوفر البدائل المناسبة لكل صنف وزيادة المنافسة بين منافذ البيع مما يعطي المستهلك الحرية في اختيار المنتجات.

ودعت الوزارة عموم المستهلكين إلى الإبلاغ عن أي تجاوزات أو ملاحظات يتم اكتشافها أو أي شكاوى، من خلال الاتصال على رقم الشكاوى 135 والذي يعمل على مدار الساعة أو التوجه لأقرب مركز «تجارة».

وأكدت أنها وضعت الخطط اللازمة والمتابعات الحثيثة للعروض والتنزيلات خلال الشهر الفضيل التي تقوم بها الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية، وذلك بعد أخذ الموافقة من القطاع وإجراء اللازم.

وحذرت من أي محاولة للغش أو تجاوز الأنظمة، لاسيما أن عقوبة ذلك تصل إلى إغلاق المحل والغرامة، متمنية مراعاة الشهر الفضيل والالتزام بالقوانين التي وضعتها ممثلة بقطاع الرقابة وحماية المستهلك.

الملاحة الجوية

لـ«كونا»، أن حركة الطائرات في الإقلاع والهبوط في مطار الكويت لم تتأثر بسوء الأحوال الجوية وأنها مستمرة وتسير بشكلها المعتاد.

وأفادت بأن مستوى الرؤية في مطار الكويت الدولي بلغت في معظم الأوقات 1500 متر، وهو ما يتوافق مع مستوى الرؤية المسموح به في الإقلاع والهبوط.

وكانت إدارة الأرصاد الجوية ذكرت على موقعها الإلكتروني، أن البلاد تأثرت أمس بانخفاض الرؤية الأفقية، بسبب الغبار العالق إلى أقل من 1000 متر في بعض المناطق.

كارثة جوية

وأكدت وسائل إعلامية محلية أن أغلب القتلى عسكريون، مشيرة إلى وجود عائلات عسكريين على متن الطائرة المنكوبة، فيما فتح الجيش الجزائري تحقيقا في الحادثة.

وقال جمال ولد عباس الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر إن، من بين ضحايا الطائرة العسكرية الجزائرية 26 شخصا من جبهة البوليساريو، فيما أكدت قيادة الجبهة أن عدد الضحايا بلغ 30 قتيلا.

وحسب بيان الجبهة، فإن الطائرة كانت «تضم 30 من المرضى الصحراويين ومرافقيهم، من رجال ونساء وأطفال، العائدين من فترة علاج في المستشفيات الجزائرية».

وقال سليم حمادي، محلل عسكري في اتصال مع «العربية»، إن الطائرة كانت على علو 300 متر، فيما شوهد اشتعال النار في الطائرة بحسب شهود عيان.

وذكر مراسلون صحفيون في الجزائر، أن الطقس في منطقة بوفاريك وبليدة غير مستقر منذ يومين وكان هناك رياح قوية وأمطار في وقت سقوط الطائرة.

وبوفاريك هي إحدى بلديات ولاية البليدة عاصمة دائرة بوفاريك، تبعد عن مقر الولاية 13 كم و35 كم عن الجزائر العاصمة، ويوجد بها المطار العسكري.

وقد انتقل نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، إلى مكان تحطم طائرة النقل العسكرية، بمحيط القاعدة الجوية لبوفاريك، «للوقوف على حجم الخسائر واتخاذ الإجراءات اللازمة التي يتطلبها الموقف»، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.